

Distr.: General
8 November 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥،
والواردة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان



مرفق

**رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك**

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي وفقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطارى العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المؤرخين ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم طيه تقريرى الثامن والعشرين. وأرجو التكرم بعرض هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

(توقيع) بادي أشداون

التقرير الثامن والعشرون المقدم إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

موجز

١ - اقتربت البوسنة والهرسك، في النصف الأول من عام ٢٠٠٥، من الوفاء بالمتطلبات التي ستسمح ببدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بخصوص إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب، وأوشكت أن تصبح عضواً في شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من أجل السلام. واعتبر مجلس تنفيذ السلام في حزيران/يونيه إقامة علاقات رسمية مع الاتحاد الأوروبي والناتو أحد مؤشرات التقدم الرئيسية التي يمكن أن تسمح للمجتمع الدولي بإنهاء دوره التنفيذي في تنفيذ الجوانب المدنية للسلام والأعمال الأساسية لبناء الدولة في البوسنة والهرسك. ولكن على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته البوسنة والهرسك فيما يتعلق بمختلف بنود برنامج الإصلاح، فإنها لم تحقق أيًا من هذين الهدفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فرغم الوفاء بالمعايير العسكرية/التقنية للناتو بحلول نهاية ٢٠٠٤، والتحسين الكبير الذي شهده التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥، والقضاء على بعض نقاط الضعف العام في هياكل الأمن وإنفاذ القانون في البلد، فقد استمر عدم الوفاء بشرط الانضمام لعضوية الشراكة من أجل السلام، ألا وهو التعاون الكامل مع المحكمة الدولية. وفي وقت إعداد التقرير، لا يزال العديد من الأشخاص الرئيسيين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام طلقاء، بمن فيهم راتكو ملاديتش وادوفان كاراديتش. وما زال اعتماد تشريع بخصوص البث الإذاعي العام والاتفاق على إعادة هيكلة الشرطة بما يتفق ومبادئ المفوضية الأوروبية يمثلان الشرطين اللذين لم يتم الوفاء بهما من بين الشروط المنصوص عليها في دراسة الجدوى التي أعدها المفوضية الأوروبية.

٢ - ونتيجة لهذه المعوقات، يتهدد البوسنة والهرسك خطر التخلف عن اللحاق بركب جيرانها على طريق التكامل الأوروبي - الأطلسي. ويركز الدور الرئيسي لمكتب الممثل السامي على دعم وفاء البلاد بتلك الشروط التي وضعتها المفوضية الأوروبية والناتو، وعلى خطة المكتب نفسه لتنفيذ المهمة، التي تستهدف تعزيز قدرة وفعالية المؤسسات الداخلية من الناحية التشغيلية. ويسعى المكتب إلى دعم جهود مؤسسات البوسنة والهرسك لتتولى قدرًا أكبر من المسؤولية عن شؤونها. وللتشجيع على زيادة الإحساس بامتلاك زمام الأمور

والإحساس بالمسؤولية على الصعيد المحلي، قام المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالتقليل إلى أدنى حد من عدد الحالات التي استخدم فيها صلاحيات بون لفرض التشريعات.

٣ - ونجحت البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك منذ بداية نشرها في بناء سمعة ذات مصداقية، حيث أصبحت شريكاً رئيسياً في دعم الأهداف السياسية للاتحاد الأوروبي وخطة تنفيذ مهمة المكتب. وأدى الاضطلاع بحملة إعلامية قبل نشر القوة، والبدء مبكراً في عمليات قوية، والقيام بدوريات ميدانية نشطة، إلى جانب أنشطة فريق المراقبة المحلي، وجمع الأسلحة، وغير ذلك من العمليات الرامية إلى ضمان الامتثال للاتفاق الإطاري العام للسلام، ومنع الأنشطة المناهضة لاتفاق دايون إلى كفالة الانتقال السلس من قوة تحقيق الاستقرار إلى البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي.

٤ - وبدأت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي الاستعداد لنهاية ولايتها الحالية والتخطيط للاضطلاع خلال هذه الفترة بمهمة خاصة بالمتابعة. واستمرت البعثة في دعم الشرطة المحلية في وضع الهياكل الهرمية للإدارة المصممة لتحسين القيادة والمراقبة، مع تقديم المساعدة كذلك لوزارة الأمن على صعيد الدولة، ووكالة الدولة للتحقيق والحماية، ودائرة حدود الدولة من أجل تعزيز فعاليتها الإدارية والتشغيلية.

٥ - وأكملت لجنة إعادة تشكيل هياكل الشرطة مداولاتها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقدم رئيس اللجنة، فيلريد مارتز، التقرير رسمياً إلى رئيس الوزراء عدنان تيرزيتش والممثل السامي في ١٤ كانون الثاني/يناير. ووضع التقرير نموذجاً لإصلاح الشرطة يستند إلى المبادئ الثلاثة التي أقرتها المفوضية الأوروبية، وهي أن يعهد إلى الكيانات القائمة على صعيد الدولة بسلطة وضع الميزانيات والتشريعات المتعلقة بأعمال الشرطة؛ وأن يجري تحرير عمليات الشرطة من جميع التأثيرات السياسية؛ وتقسيم المناطق فيما يتعلق بأعمال الشرطة على أساس معايير تشغيلية وتقنية. وبعد الاضطلاع بأعمال مكثفة لكسب التأييد، وشن حملات عامة، وإجراء مفاوضات على أعلى الصعد السياسية في فصلي الشتاء والربيع (وهي المفاوضات التي أسفرت عن مقترحات منقحة تجسدت فيها الشواغل الصربية على وجه الخصوص)، رفض ممثلو جمهورية صربسكا الموافقة على النموذج المقترح لإصلاح الشرطة في أواخر أيار/مايو. ورفضوا تحديداً المبادئ الأساسية التي أقرتها المفوضية الأوروبية والتي استند إليها الإصلاح، بما في ذلك إلغاء شرطة جمهورية صربسكا وامتداد مناطق القيام بأعمال الشرطة عبر خط الحدود المشتركة بين الكيانين حيثما لزم الأمر. وقد أصر دائماً كل من مكتب المفوض السامي والمفوضية الأوروبية على أن مبادئ المفوضية الأوروبية الثلاثة غير قابلة للتفاوض. وبرفض حكومة جمهورية صربسكا بقيادة الحزب الديمقراطي الصربي لتلك المبادئ، فإنها

أعاققت بدء مفاوضات مع البوسنة والهرسك بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب واختارت العزلة بدلا من الاندماج.

٦ - إلا أن الإصلاح في مجال الدفاع استمر بخطى سريعة. فرغم الصعاب القائمة، جرى بناء توافق في الآراء والحفاظ عليه، بشأن أمور منها وقف الصلاحيات الخاصة بالكيانين ونقل جميع مسؤوليات الدفاع والأفراد إلى الدولة، وإلغاء التجنيد الإلزامي، وإنشاء قوة احتياطية صغيرة ذات هياكل جديدة لدعم الجيش المحترف بعد تقليص حجمه.

٧ - وأنشئ في بداية عام ٢٠٠٥ فريق للرصد خاص بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لأداء المهام الإثنيتي عشرة التي وضعتها المحكمة لسلطات البوسنة والهرسك. وقد ساهم، جزئيا، إنشاء الفريق، فضلا عن الجزاءات القاسية التي فرضها الممثل السامي في عام ٢٠٠٤ في إحداث تحسن كبير في موقف جمهورية صربسكا تجاه التعاون مع المحكمة. ولأول مرة منذ الحرب، قامت حكومة جمهورية صربسكا بالترتيب لاستسلام العديد ممن صدرت بحقهم لوائح اتهام ونقلهم إلى لاهاي، وكذلك بالعمل مع بلغراد لتيسير حالات أخرى للاستسلام "الطوعي". كما قامت بشن حملة إعلانية لحث الجمهور على التعاون في تخليص جمهورية صربسكا من هذا العبء. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن استمرار كاراديتش وملاديتش والأشخاص الآخرين الرئيسيين ممن صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في التمتع بحريتهم يبدو أمرا صارخا، في ظل الاستعداد لإحياء ذكرى سريرينيتشا.

٨ - وقد تم تمديد ولاية المشرف على إصلاح الاستخبارات، كالمان كوتسيس، لفترة ستة أشهر حيث استمرت عملية إعادة هيكلة وكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك في مجالات العمليات والتحليل والإدارة. وجرى التعامل مع طعون مقدمة من أكثر من ٢٠٠ موظف سابق، رئي، عند إجراء الاستعراض الذي اقتضته عملية الإصلاح، أنهم زائدون عن الحاجة، فيما أُسندت وظائف جديدة لمن تبقى من الموظفين.

٩ - وفي ١ كانون الثاني/يناير، أصبح مكتب المسجل للقسمين الأول والثاني من محكمة البوسنة والهرسك والإدارات الخاصة التابعة للمدعي العام لجرائم الحرب والجريمة المنظمة والفساد تعمل بشكل كامل. وعين الممثل السامي المجموعة الأولى من القضاة والمدعين العامين، وبدأت المحاكمات المتعلقة بقضايا الجريمة المنظمة.

١٠ - وفي فصل الربيع قرر الممثل السامي، في إطار الجهود التي يبذلها لإعادة الأمور إلى طبيعتها في البوسنة والهرسك، وتسليم المسؤولية إلى المؤسسات الداخلية، أن يبدأ عملية استعراض للقرارات السابقة التي تقضي بحظر مشاركة أشخاص معينين في جميع جوانب

الحياة السياسية والعامة. وقام برفع القيود عن خمسة من أولئك الأشخاص في أيار/مايو وحزيران/يونيه.

١١ - وعلى المستوى الاقتصادي، استمر مكتب الممثل السامي في ترتيب أولويات الإصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية ووضع الضوابط التنظيمية للنظام المالي بغية تهيئة بيئة مواتية لإيجاد مزيد من فرص العمل. واستهدفت هذه الإصلاحات أيضاً كفالة توطيد أسس الاقتصاد الكلي للبلد وتمهيد الطريق أمام الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف. وتزايد استقرار الاقتصاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تولي سلطات البوسنة والهرسك زمام الأمور بشكل أكبر. ورحب المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، بوجه خاص، بإنشاء المجلس المالي للبوسنة والهرسك في ١٤ أيار/مايو، وبتمدد ولاية الفريق العامل المعني بالاستدامة المالية. واقتربت البوسنة والهرسك من توحيد إطارها الاقتصادي (والمالي).

١٢ - واكتملت في هذه الفترة صياغة قانون للمرتبات يرسى نظاماً واحداً يشمل جميع الموظفين على صعيد الدولة. لكن جمهورية صربسكا استمرت في عرقلة تعيين أعضاء لجنة ممتلكات الدولة، فأخرت بذلك عملية حصر وتوزيع وتنظيم الأصول العامة.

١٣ - واستمرت عملية توحيد موستار في التقدم في النصف الأول من عام ٢٠٠٥. وبدأ التعاون فيما بين الأغلبية المعتدلة للأحزاب السياسية الرئيسية يؤدي ثماره حيث توحدت المؤسسات التي كانت يوماً ما مقسمة على أساس عرقي، وجرت تعيينات في الخدمة المدنية وفقاً لقانون الخدمة المدنية الجديد، كما جرت الموافقة على ميزانية موحدة للمدينة في حزيران/يونيه.

١٤ - واستمرت في هذه الفترة الجهود المبذولة لضمان عمل المؤسسات الديمقراطية والمتعددة العرقيات في مقاطعة برتشكو بفعالية وبصفة دائمة، وضمان احترام مؤسسات الكيانين ومؤسسات الدولة لمركز المقاطعة بوصفها وحدة إدارية متمتعة بالحكم الذاتي وفقاً لقرار التحكيم النهائي. ورحب المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في حزيران/يونيه بخطط إبرام اتفاق بين مجلس الوزراء وحكومة المقاطعة يُمكن المقاطعة من أن يكون لها تمثيل ملائم على صعيد الدولة.

أولا - مقدمة

١٥ - هذا هو التقرير السادس الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي في البوسنة والهرسك في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. وكما جرى العرف، يقيم التقرير التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المبينة في التقارير السابقة، ويستعرض كذلك التطورات التي حدثت خلال الفترة التي يشملها.

ثانياً - آخر التطورات السياسية

١٦ - على الرغم من التقلبات الكبيرة في المشهد السياسي الداخلي، ظل جدول الأعمال الدولي في البوسنة والهرسك ثابتاً على مدى النصف الأول من عام ٢٠٠٥. وكان الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي هو تأهيل سلطات البوسنة والهرسك للسعي نحو الاندماج الأوروبي الأطلسي، وبوجه خاص، لإرساء علاقاتها التعاقدية الأولى مع كل من الاتحاد الأوروبي والنااتو.

١٧ - وكان بدء مفاوضات البوسنة والهرسك مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مرهوناً بالوفاء بالشروط التي ظلت غير مستوفاه من بين الشروط التي نصت عليها دراسة الجدوى التي أعدها المفوضية الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وكانت إعادة هيكلة الشرطة والبث الإذاعي العام أهم مجالين في هذا الصدد. ووضعت المفوضية الأوروبية شروطاً لإصلاح الشرطة يعهد بموجبها بسلطة وضع الميزانية والتشريعات إلى الدولة، كما تعزل الشرطة عن التدخل السياسي، وتحدد استناداً إلى معايير تشغيلية وتقنية المناطق المحلية لعمل الشرطة. إلا أن مقاومة الصرب لمبادئ المفوضية الأوروبية أدت إلى حالة من الجمود المستمر. كما رُفضت المحاولات المتكررة لكسر جمود هذه العملية من خلال المزيد من المفاوضات والحلول التوفيقية. وقد طلبت دراسة الجدوى أيضاً إصدار تشريع البث الإذاعي العام بما يتفق والمعايير الأوروبية. وفي وقت إعداد التقرير، كانت المطالبة الكرواتية بقناة تلفزيونية ناطقة باللغة الكرواتية حصراً سبباً في تأخر اعتماد قوانين البث الإذاعي العام.

١٨ - وكان الهدف السياسي الرئيسي الآخر هو استيفاء المعايير التي وضعها النااتو للبوسنة والهرسك حتى تنضم إلى الشراكة من أجل السلام. ويظل مفتاح العضوية في هذه الشراكة هو تعاون جمهورية صربسكا بشكل كاف مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث جرى استيفاء المتطلبات العسكرية/التقنية للشراكة من خلال اعتماد توصيات لجنة إصلاح الدفاع. وقامت جمهورية صربسكا، بالتعاون مع بلغراد، بوضع سياسة جديدة للتفاوض بشأن حالات الاستسلام "الطوعي" (والمجزي) لمن صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الذين يوجد معظمهم في صربيا. ونُقل عشرة من أفراد البوسنة والهرسك ممن صدرت بحقهم لوائح اتهام إلى لاهاي خلال النصف الأول من العام. ورغم إشادة النااتو بهذا التقدم، فإنها ترى أن التعاون لن يعتبر مرضياً حتى يتم القبض على الممارين اللذين يتصدران قائمة المطلوبين، وهما ملاديتش وكاراديتش. وبما أن النجاح في اعتقالهما يتطلب التعاون الإقليمي مع بلغراد وبودغوريتشا، فقد انتقل مناهج التركيز في إصلاح الدفاع من الحصول على عضوية مبكرة في الشراكة، إلى إتمام كامل الإصلاحات اللازمة لإكساب البوسنة والهرسك المصداقية كأحد المرشحين للعضوية الكاملة في النااتو، وذلك فور إزالة عقبة المحكمة الدولية.

١٩ - وقد أحرزت لجنة إصلاح الدفاع، بقيادة الرئيسين، رافي غريغوريان، ووزير دفاع البوسنة والهرسك، نيكولا رادوفانوفيتش، تقدماً مثيراً للإعجاب. واستمرت اللجنة في العمل على أساس التوافق في الآراء، على الرغم من الأهداف الطموحة التي وضعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وجرى خلال الصيف، خارج الإطار الزمني لهذا التقرير، التوصل إلى الاتفاق النهائي، المتعلق بإلغاء جيشي ووزارتي دفاع الكيانين، وبالنموذج الذي سيوفر للبلد جيشاً موحداً يخضع للسيطرة بشكل ديمقراطي على صعيد الدولة. وعلاوة على ذلك، سيستغرق وضع الهيكل الجديد الذي تتوخاه اللجنة في صورته الكاملة عدة سنوات إلا أن ذلك سوف يوجد جيشاً متمشياً مع معايير الناتو في وقت أقرب بكثير مما كان متوقعاً.

٢٠ - هذا وتظل السياسة الداخلية غير مستقرة. فقد كان رد فعل جمهورية صربسكا سيئاً على التدابير التي أعلنها الممثل السامي والولايات المتحدة والبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي بعد رفض الناتو السماح للبوسنة والهرسك بدخول الشراكة من أجل السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. واستقال كل من أعضاء حكومة جمهورية صربسكا واثنين من الأعضاء الصرب الأربعة بمجلس الوزراء احتجاجاً على ذلك. وبحلول منتصف شباط/فبراير، شُكلت حكومة جديدة في بانيا لوكا عينها الحزب الديمقراطي الصربي علناً، وبحلول نهاية ذلك الشهر كان جميع الوزراء على صعيد الدولة فيما يبدو قد وافقوا على البقاء في مناصبهم.

٢١ - وفي نيسان/أبريل، ازداد عدم الاستقرار بعد إصدار عدد من لوائح الاتهام بحق شخصيات سياسية. وتعطل العمل في مؤسسات الدولة بالبوسنة والهرسك بعد إصدار لائحة اتهام بحق العضو الكرواتي بمجلس الرئاسة دراغان تشوفيتش ووزير الدولة للنقل برانكو دوكيتش بسبب جرائم مالية يُزعم أنهما ارتكباها إبان شغلها مناصب سابقة. وأصر مكتب الممثل السامي على استقالة الرجلين تمسكاً بالمبدأ الذي يقول بأن على الذين يحتلون مناصب تنفيذية في الدولة التنحي حال إصدار لائحة اتهام بحقهم بغية الحفاظ على نزاهة مناصبهم. وامتلأ دوكيتش في نهاية المطاف، بينما رفض تشوفيتش الامتثال. وقام المسؤولون الدوليون بالحد من تعاملاتهم معه، إلا أن الممثل السامي قرر عزله من منصبه في نهاية آذار/مارس. وظل مقعد الرئاسة الكرواتي شاغراً حتى ٩ أيار/مايو عندما انتخبت الجمعية البرلمانية مرشح الاتحاد الوطني الكرواتي، إيفو ميرو يوفيتش، للمنصب. وانتخب كوفيتش فيما بعد رئيساً لهذا الحزب القومي الكرواتي الرئيسي.

٢٢ - أما الموجة التالية من عدم الاستقرار السياسي، فجاءت نتيجة لفشل مجلس الوزراء لمدة طويلة في الاتفاق على الشخص الذي سيجري تعيينه رئيساً لوكالة الدولة للتحقيق

والحماية. وطرح رئيس الوزراء تيرزيتش فكرة الانتخابات المبكرة، حيث يشكو منذ فترة من قيام الأعضاء الصرب في مجلس الوزراء بعرقلة الإصلاح، لا سيما فيما يتعلق بتعيين كرواتي لمنصب رئيس وكالة الدولة للتحقيق والحماية. ثم طلب تيرزيتش من الممثل السامي القيام بتعيين رئيس وكالة الدولة للتحقيق والحماية لكسر الجمود في مجلس الوزراء. وشرع الممثل السامي في تعيين المرشح الأكثر كفاءة (الذي تصادف وكان المرشح الصربي الذي دعمه إيفانيتش بدلاً من الكرواتي الذي ساندته معظم الوزراء الآخرين). ورد تيرزيتش بأن قرر في ٧ حزيران/يونيه قبول استقالة وزير الخارجية ملادن إيفانيتش التي كان قد قدمها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لكنه عاد وسحبها بشكل غير رسمي في شباط/فبراير. إلا أن إيفانيتش رفض التسليم بأن لاستقالته القديمة أي صلاحية، ناهيك عن التسليم أن لتيرزيتش السلطة لفصله. وحيث أن مكتب الممثل السامي رأى أن يحتفظ كل من إيفانيتش ودوكيتش بحقيته حتى يجري الاتفاق على بدليهما، وأن تيرزيتش فشل في حشد توافق في الآراء في هذا الشأن فيما بين الأحزاب المكونة للائتلاف، فقد واصل مجلس الوزراء العمل دون تغيير في تشكيكه.

ثالثاً - شروط دراسة الجدوى التي أعدها المفوضية الأوروبية

٢٣ - لقد أدت النتيجة الإيجابية التي توصلت إليها دراسة الجدوى الخاصة بصربيا والجبل الأسود في نيسان/أبريل إلى ترك البوسنة والهرسك في عزلة، حيث أصبحت البلد الوحيد في المنطقة الذي لا يتمتع بعلاقة تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي. وبتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية، اضطلع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بدور استباقي حيث شرح لسلطات وجهود البوسنة والهرسك أن بلغراد قد طلب إليها لكي تكسب قبول المفوضية الأوروبية، أن تفي بشروط صعبة تشمل توثيق التعاون مع المحكمة الدولية واحترام الميثاق الدستوري. وعلى البوسنة والهرسك الآن، إن أرادت هي أيضاً أن يسمح لها ببدء المفاوضات بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب، أن تفي بشروط المفوضية الأوروبية، بما فيها تلك المثيرة للخلاف، مثل إعادة هيكلة الشرطة وإصلاح البث الإذاعي العام.

٢٤ - وعقب اجتماع فرقة العمل الاستشارية للمفوضية الأوروبية/البوسنة والهرسك يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو، قامت المفوضية الأوروبية بتقييم التقدم الذي أحرزته سلطات البوسنة والهرسك في الوفاء بالأولويات الـ ١٦ المحددة في دراسة الجدوى. وبينما أثنت المفوضية الأوروبية على جهود البوسنة والهرسك في مجالات الالتزامات الدولية، وحقوق الإنسان، والطاقة، والحكم، والتجارة، وإرساء إطار اقتصادي موحد، فقد لاحظت أنه لم يتم إحراز تقدم كبير في إصلاح الشرطة أو البث الإذاعي العام. وأكدت المفوضية الأوروبية أيضاً على ضرورة إحراز تقدم مستمر يفضي إلى التعاون الكامل مع المحكمة الدولية.

٢٥ - كما أشارت المفوضية إلى مستويات عديدة أخرى يلزم القيام فيها بعمل إضافي. فما زال من اللازم إرساء أربعة قوانين تضمن الإطار القانوني والتقني لهيئة الضرائب غير المباشرة إذا أريد استحداث ضريبة القيمة المضافة في الوقت المحدد لها، وهو كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ولم يقيم برلمان البوسنة والهرسك خلال الفترة قيد الاستعراض بإجازة القوانين التي تخص المخالفات الجمركية، وإجراءات الضرائب غير المباشرة، وهيئة الضرائب غير المباشرة نفسها، وإجراءات إنفاذ السداد. كذلك لم تجز القوانين المتعلقة بإدماج أمناء المظالم التابعين للدولة والتابعين للكيانين، وإنشاء وكالة لمجتمع المعلومات، وهي أمور تنتظر الاعتماد من قبل المشرعين.

٢٦ - ولم يكتمل إنشاء ثلاث عشرة وكالة أو مؤسسة مطلوبة، وذلك في معظم الحالات لافتقارها للمدراء أو مجالس الإدارة. ومن بين تلك الهيئات وكالة سلامة الأغذية، ووكالة المشتريات العامة، ومجلس مراجعة المشتريات، ووكالة مراقبة الأسواق، ووكالة مجتمع المعلومات، ومؤسسات توحيد المواصفات والمقاييس والملكية الفكرية.

٢٧ - ومن جهة أخرى، أحرز الكيانان تقدماً ملحوظاً في المواءمة بين تشريعهما والمعايير المتخذة على مستوى الدولة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإطار الاقتصادي الموحد (قوانين التأمين)، وعودة اللاجئين (قوانين الكيانين بشأن اللاجئين والمشردين)، ومراقبة الميزانية المتعددة السنوات. أما قوانين الكيانين بشأن الاستنكاف الضميري والبت الإذاعي فكانت في انتظار أن تعتمد أولاً تشريعات الدولة المتصلة بهاتين المسألتين.

رابعاً - إرساء سيادة القانون

٢٨ - واصل مكتب الممثل السامي العمل على تقوية قدرات محكمة البوسنة والهرسك عن طريق توظيف وتعيين قضاة ومدعين عامين دوليين في الأفرقة الخاصة المعنية بالجريمة المنظمة وجرائم الحرب. والأمر الأكثر أهمية هو أن مكتب الممثل السامي أشرف على انتقال جميع الموظفين القانونيين المحليين تقريباً من إدارة سيادة القانون إلى المحكمة. والتحق هؤلاء الموظفون بمكتب المدعي العام وقلم المحكمة، اللذين كان قد تقرر تحويلهما على وجه السرعة إلى مؤسستين وطنيتين بالكامل.

٢٩ - وأولي في نفس الوقت اهتمام كبير لتعزيز قدرات المدعين العامين المحليين اللذين يعملون على مستوى المقاطعات والكانتونات. ووفر مكتب الممثل السامي الدعم التقني لربط المدعين العامين على نطاق البلد بكامله، لكي يتمكنوا من تبادل الخبرات واستراتيجيات التعامل مع أصعب القضايا التي تنطوي على عنصري الجريمة المنظمة والفساد.

٣٠ - وواصل مكتب الممثل السامي، مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، المشاركة في الفريق العامل المعني بإدارة المشاريع، الذي شكل لتعزيز قدرات إنفاذ القانون علي مستوى الدولة، وذلك عن طريق المساعدة في تطوير وزارة الأمن، ووكالة الدولة للتحقيق والحماية، ودائرة حدود الدولة، وفرع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) بالبوينة والهرسك. كما أتم مكتب الممثل السامي دراسة استقصائية للقوانين الجنائية والمدنية الخاصة بمصادرة الأصول بغرض دعم الجهود التي تبذلها وزارة العدل لإيجاد حلول عملية للتعامل مع عائدات الجريمة.

٣١ - وأصدر الممثل السامي قرارات وضع بموجبها اثنين من المصارف تحت سلطة مدير مؤقت مكلف بالإشراف على عملياتها وتحليل معاملاتها بغرض اكتشاف أي أدلة تشير إلى وجود احتيال أو أنشطة إجرامية أخرى، واستعادة الأصول المملوكة للمصرفين ولصغار المودعين بهما، حيثما أمكن. وقد أصدر المدعي العام لوائح اتهام بحق بعض المتورطين في العمليات غير المشروعة بهذين المصرفين وقام بمحاكمتهم وأصدر أحكاماً بإدانتهم. ومن المحتمل أن تنشأ عن تلك القضايا محاكمات لاحقة.

٣٢ - وعمل مكتب الممثل السامي على تسهيل الاتصالات والتعاون، سواء في المنطقة أو خارجها، بين منظمات المساعدة القانونية ومكاتب المدعين العامين ووكالات إنفاذ القانون، التي تتعامل مع المسائل المتعلقة بالجريمة المنظمة وشبكات الإرهاب. وتضم تلك المنظمات فريق الادعاء الاستشاري لجنوب شرق أوروبا، ووحدة التعاون القضائي في الاتحاد الأوروبي، وغير ذلك من الأطر والهيئات التابعة للاتحاد الأوروبي، والإنتربول ومركز مكافحة الجريمة التابع للمبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا ووكالة الدولة للتحقيق والحماية.

خامسا - دائرة جرائم الحرب

٣٣ - تولى أول مسجل دولي مسؤول عن دائرتي جرائم الحرب والجريمة المنظمة في محكمة البوينة والهرسك مهام منصبه في أوائل العام. وخلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٥، انتقل مشروع جرائم الحرب إلى خارج مكتب الممثل السامي وتولى المسجل مسؤولية تنظيم وإدارة دائرة جرائم الحرب. وقامت إدارة سيادة القانون بتشكيل ورئاسة فريق عمل معني بتسليم المجرمين، مهمته اقتراح حلول للمشاكل العديدة التي تطرحها طلبات تسليم مواطنين من بلدان مجاورة لمحاكمتهم على جرائم حرب أمام محكمة البوينة والهرسك.

سادسا - التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٣٤ - حقق كل من حكومة جمهورية صربسكا والسلطات في بلغراد تقدما ملحوظا في تحسين تعاونهما مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة منذ صدور آخر تقرير. فيحلول نهاية حزيران/يونيه، كان قد نقل إلى لاهاي عشرة أفراد من بين الهاربين الثمانية عشر المرتبطين بالبوسنة والهرسك، والمطلوبين من قبل المحكمة الدولية في بداية عام ٢٠٠٥. وهذه خطوة مهمة نحو الأمام، وإن أتت متأخرة، من قبل السلطات في جمهورية صربسكا، وصربيا والجبل الأسود. ومن ناحية أخرى، يظل المتهمان المتصدران لقائمة المطلوبين، وهما كارديتش وملاديتش، من بين الهاربين السبعة الذين كانوا حتى نهاية فصل الصيف لا يزالون مدرجين على قائمة المحكمة الدولية. وفي ظل الاستعداد لإحياء الذكرى السنوية لسريبرنيتشا، وبث المحكمة الدولية شريطا للفيديو تظهر به مفرزة من الأفراد المعروفين باسم "العقارب" تقوم بإعدام أفراد من البوشناق في منطقة سريبرنيتشا في عام ١٩٩٥، يبدو استمرار هؤلاء الهاربين في التمتع بالحرية أمرا فاضحا. ولن يضع نهاية لهذا الوضع غير المقبول إطلاقا سوى الضغط المتواصل على جمهورية صربسكا، وصربيا والجبل الأسود.

٣٥ - وبتحفيز من مجلس تنفيذ السلام، قام رئيس الوزراء، تيرزيتش، والممثل السامي بإنشاء فريق رصد رفيع المستوى خاص بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في شباط/فبراير. وكان الغرض من الفريق هو ضمان أن تقوم فعلاً جميع الوزارات والوكالات ذات الصلة بتبادل المعلومات وتنسيق أنشطتها. وقد ثبت أن الزخم الذي تولد من الاجتماعات المتكررة لتلك الهيئات في الفترة ما بين شباط/فبراير و نيسان/أبريل قد ساعد في تصحيح معظم العيوب الفردية والهيكلية التي كانت تحول دون التعاون مع المحكمة وتعيق التقيّد بتوجيهات الاتحاد الأوروبي التي وقعت عليها البوسنة والهرسك. ولا يزال هناك عدد قليل من مثل هذه المسائل، ولكن من المحتمل فيما يبدو أن يكفل وجود عملية رصد أقل اتساما بالطابع الرسمي الحل النهائي لهذه المسائل.

سابعا - إصلاح الاقتصاد

٣٦ - ما زالت خطة الانضمام للاتحاد الأوروبي تشكل القوة الدافعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في البوسنة والهرسك. ومما يؤسف له أن الهوة بين التوقعات التي تثيرها الإصلاحات والفوائد التي يشعر بها المواطن العادي أخذت تتسع باطراد. ولهذا السبب أصبح فتور المهمة من الإصلاح أمراً لا يكاد يخفي على أحد في البوسنة والهرسك. وعلي الرغم من أن معظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية قد تعرضت لهذه الظاهرة، فإن المرحلة الانتقالية للبوسنة والهرسك تفاقمت متاعبها بفعل تعثر عملية الإصلاح، بل وتوقفها في بعض الأحيان، وسط الصراعات الداخلية الوطنية - السياسية والتصلب المؤسسي.

٣٧ - بيد أن السلطات في البوسنة والهرسك اتخذت بعض الخطوات الهامة نحو زيادة التنسيق الحكومي في الشؤون المالية. فقد استهل الفريق العامل المعني بالاستدامة المالية عمله في ١١ شباط/فبراير. وتتمثل ولاية الفريق، المكون من مجموعة من الخبراء من الدوائر الحكومية والأكاديمية، في تقديم المشورة بشأن السبل الكفيلة بتحقيق وفورات كبيرة على جميع المستويات الحكومية. ومن المتوقع أن يقدم هذا الفريق توصيات محددة، في الوقت المطلوب، بشأن السياسات العامة للعمليات المتعددة لإعداد الميزانيات الحكومية، سواء لعام ٢٠٠٦ أو لما بعده. علاوة على ذلك، قام رؤساء الوزراء ووزراء المالية بالدولة والكيانين في ١٤ أيار/مايو بإنشاء المجلس المالي للبوسنة والهرسك. ومن المهام الرئيسية للمجلس المالي ضمان أن تتسع الميزانية الموحدة للبوسنة والهرسك للاحتياجات التمويلية للمؤسسات التي لها أهمية بالغة سواء لأمن البلد أو تطلعاته الخاصة بالانضمام للاتحاد الأوروبي.

٣٨ - وقد أدت الجهود المبذولة لإصلاح قطاع النقل وإعادة هيكلة نتائجه ملموسة عندما أجازت الجمعية البرلمانية في حزيران/يونيه قانوناً بشأن السكك الحديدية في البوسنة والهرسك. وكان هذا القانون محوراً أساسياً لعملية أكبر لتغيير قطاع النقل وفقاً لتوجيهات المفوضية الأوروبية ذات الصلة ولأفضل الممارسات الدولية.

٣٩ - وشهدت الفترة التي شملها التقرير أيضاً إجازة تشريع تمكيني للكيانين يتعلق بتسجيل المؤسسات التجارية. وسيوفر هذا التشريع، بالاقتران مع القانون الإطار ذي الصلة على مستوى الدولة، نظاماً جديداً لتسجيل المؤسسات التجارية في البوسنة والهرسك يراعي مصالح الأعمال التجارية.

٤٠ - وتأخر التقدم في مجالي الزراعة وخصخصة مؤسسات القطاع العام. فما زالت البوسنة والهرسك تفتقر إلى سياسة زراعية متماسكة. وللمساعدة في حل هذه المشكلة، أوصى مكتب الممثل السامي بإنشاء فريق عامل يكون مسؤولاً عن تنفيذ توصيات الاتحاد الأوروبي. ولم تفعل سلطات البوسنة والهرسك شيئاً بخصوص هذه التوصية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وباستثناء بعض الحالات الفردية لنجاح الخصخصة أثناء النصف الأول من السنة، ظلت جهود الخصخصة ضعيفة في مجملها، على أحسن تقدير. وقد أدى تفتيت المسؤولية الإدارية عن الخصخصة، وبصفة خاصة في الاتحاد، إلى تفاقم المشكلة.

ثامناً - تعزيز حكومة الدولة

٤١ - استمر العمل بخطة العمل المشتركة لتوفير الموظفين وأماكن العمل التي عرضها رئيس الوزراء تيرزيتش على مجلس تنفيذ السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. بمشاركة قوية من جانب

مكتب الممثل السامي. والهدف من هذه الخطة هو ضمان تزويد وزارات ووكالات حكومة البوسنة والهرسك بالموظفين وبأماكن العمل بطريقة كافية لتنفيذ الإصلاحات المعتمدة، بالإضافة إلى تطوير القدرات المطلوبة للشروع في الاندماج مع أوروبا. وتتألف هذه الخطة من عنصرين رئيسيين، هما:

٤٢ - لجنة إدارة أماكن العمل، وهي اللجنة التي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وحددت عددا من الممتلكات المناسبة لإيواء مؤسسات الدولة. وتفاوضت اللجنة على استخدام تلك المباني مع غيرها من الأصعدة الحكومية. كما سعت أيضا إلى إعادة تخصيص مكاتب للوزارات التي هي في أمس الحاجة للأماكن والموظفين.

٤٣ - لجنة الأصول العامة، وهي اللجنة التي كلفت تحديد معايير توزيع (أو إعادة توزيع) الممتلكات العامة بين مستويات الحكومة المختلفة، بحسب المسؤوليات المناطة بكل منها. ولم تبدأ اللجنة عملها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تعتمد حكومة جمهورية صربسكا قرارا بترشيح ممثليها الثلاثة في اللجنة إلا في شهر حزيران/يونيه. ولأجل ضمان أن لا يتم بيع أي أصول عامة قبل صياغة مسودة قانون بشأن ممتلكات الدولة، وبالتالي، ضمان عمل اللجنة، فرض الممثل السامي في ١٩ آذار/مارس حظرا على بيع الأصول العامة.

تاسعا - إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية

٤٤ - تواصل إصلاح الإدارة العامة. وأُنجزت جميع العمليات المتبقية الخاصة "بالاستعراض الوظيفي" للقطاع العام في البوسنة والهرسك، التي تمولها المفوضية الأوروبية، وعرضت نتائجها على الجمهور أثناء الفترة التي يشملها التقرير. وقد كلف المنسق الوطني لإصلاح الإدارة العامة، بدعم من المفوضية الأوروبية والمائحين الدوليين ومكتب الممثل السامي، الإشراف على عملية المتابعة. وأدمج إصلاح الإدارة العامة أيضا في برنامج الشراكة الأوروبية مع البوسنة والهرسك.

٤٥ - وقامت وكالة الخدمة المدنية في البوسنة والهرسك، بتعاون وثيق مع مكتب الممثل السامي، بإعداد عدد من التعديلات لقانون الخدمة المدنية، والسعي إلى كسب التأييد لها، وذلك من أجل تحقيق هدفين عامين هما تحسين نوعية الموظفين وتعجيل عملية التعيين. وهذه 'المجموعة' شملت أيضا تعديلات تعالج أوجه قصور في القانون اكتُشفت خلال تطبيقه. وقد اعتمدت هذه التعديلات في حزيران/يونيه. وسيقوم مكتب الممثل السامي برصد تنفيذها.

٤٦ - ووكالة الخدمة المدنية الاتحادية، التي أنشئت في عام ٢٠٠٤ بدعم من مكتب الممثل السامي، تعمل بكامل طاقتها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت الوكالة ٢١٤ ١ وظيفة من وظائف الخدمة المدنية في ٧٧ هيئة اتحادية. وقد تابع مكتب الممثل السامي أعمال الوكالة من أجل تجنب التدخل الحزبي المكشوف في عملية التعيين، مع القيام في الوقت نفسه بتقديم المشورة بشأن التشريعات والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية.

عاشرا - إصلاح الدفاع

٤٧ - حقق إصلاح الدفاع تقدما مثيرا للإعجاب في عام ٢٠٠٥ بتوجيه من الرئيسين، رافي غريغوريان ونيكولا رادوفانوفيش، وزير الدفاع في البوسنة والهرسك. وقد عُهد إلى لجنة إصلاح الدفاع، بموجب ولايتها الممتدة لعام ٢٠٠٥ بمهمة معالجة نقاط الضعف العام التي اكتشفتها منظمة الناتو والمحكمة الدولية. وقد أدت المقترحات المتعلقة بالإصلاح التي أوصت بها اللجنة واعتمدها برلمانا الكيانين في منتصف عام ٢٠٠٥ إلى تصحيح نقاط الضعف العام تلك، وأكدت التزام البوسنة والهرسك بالانضمام إلى شراكة الناتو من أجل السلام واستعدادها لذلك. ومن شأن إصلاحات عام ٢٠٠٥ أن تمكن البوسنة والهرسك في نهاية المطاف من تحقيق المعايير العسكرية/التقنية التي تؤهلها للحصول على العضوية الكاملة في حلف الناتو - وهو هدف معلن للبوسنة والهرسك فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

٤٨ - وتخضع القوات المسلحة منذ عام ٢٠٠٣ للسيطرة المدنية، وتقوم الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك بتوفير إشراف برلماني ديمقراطي قوي وصارم في هذا الصدد. وسوف يعني التشريع الذي توافق عليه لجنة إصلاح الدفاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير (ويعتمده بعد ذلك برلمانا الكيانين) أن الكيانين سيتنازلمان للدولة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عن مسؤوليات ومؤسسات الدفاع المتبقية لديهما. وسيعني التنفيذ الكامل للإصلاحات وجود وزارة دفاع واحدة على مستوى الدولة، وميزانية واحدة للقوات المسلحة وهيئة للأركان، إضافة إلى قيادات للدعم وللتشغيل. وعلى هذا، فإن رئاسة البوسنة والهرسك سيمارس مهمة القيادة العليا لجيش يتبع البوسنة والهرسك ويتصف بأنه جيش موحد مخفض حجمه يضم أفرادا يراعون السلوك المهني على الوجه الأكمل.

٤٩ - ومن المرجح أن يستغرق استكمال التنفيذ التدريجي للإصلاحات فترة تصل إلى سنتين. وقد كُلف وزير دفاع البوسنة والهرسك بقيادة فريق خبراء في تنسيق هذه المهمة الانتقالية التي تنطوي على تحديات من الناحية اللوجستية. ومن المتوقع أن تواصل منظمة الناتو تقديم المساعدة والمشورة اللازمين للمضي قدما. ويهدف مكتب الممثل السامي، من

جانبه إلى الاحتفاظ بالقدرة على تنسيق الجوانب السياسية والجوانب المتعلقة ببناء المؤسسات. ومن المتوقع أيضا أن يقوم كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمهام المحددة له في هذه العملية المشتركة التي حققت نجاحا يدعو للإعجاب، وإن كان تحقيقها الكامل سيظل ينطوي على تحديات معقدة.

٥٠ - ومن ناحية أخرى، يشير مسار إصلاح قطاع الدفاع في عام ٢٠٠٥ إلى تزايد تصميم البلد وقدرته على العمل دون إشراف دولي في هذا المجال. وسيساعد الهيكل الجديد الذي يجري إنشاؤه في انتقال البوسنة والهرسك من عصر دايتون إلى عصر بروكسل، ومن شأنه أن يهيئ الظروف للانتهاء من الجوانب العسكرية لاتفاق دايتون - باريس للسلام وفقا للمسار المحدد.

حادي عشر - إصلاح الاستخبارات

٥١ - على الرغم من أن مسألة إصلاح الاستخبارات قد حظيت باهتمام دولي أقل - وتطلبت مساعدة أقل - مقارنة بإصلاح الدفاع فإن مكتب الممثل السامي اعتبر أن إصلاح هذا القطاع هو جزء لا يتجزأ من عملية إرساء سيادة القانون في البوسنة والهرسك. فبدون إصلاح الاستخبارات لم يكن ليكتمل إصلاح قطاع الأمن برمته.

٥٢ - وتركز وكالة الاستخبارات والأمن، منذ إنشائها في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، على التهديدات التي تواجه أمن الدولة. والوكالة ليست لديها صلاحيات الشرطة ولكنها ملزمة قانونا بجمع الاستخبارات المتعلقة بمختلف فئات أنشطة الجريمة المنظمة، وتحليل، وتوزيع تلك الاستخبارات. ولهذا فإن الوكالة تمثل عنصرا مكملا أساسيا لوكالات إنفاذ القانون في البلد في محاربة الإرهاب والفساد والجريمة المنظمة.

٥٣ - وبفضل الإدارة المحلية القديرة الخاضعة للمساءلة وللإشراف الحكيم، من جانب اللجنة التنفيذية للاستخبارات، حقق إصلاح الاستخبارات تقدما كبيرا خلال الفترة قيد الاستعراض. وسيواصل مكتب الممثل السامي رصد التطورات المقبلة، خاصة وأن نشوء وكالة مهنية ناضجة تماما سوف يستغرق بعض الوقت. وعلى أي حال، فإن الإصلاحات التي لا يمكن الرجوع فيها وأعمال التعزيز التي يشهدها الآن هذا القطاع الحساس لن تظهر بوضوح قبل مرور بضع سنوات. غير أن النهج المسؤول والطموح الذي تتبعه سلطات البوسنة والهرسك إزاء إنشاء وكالة للاستخبارات تؤدي وظائفها وتحمل المسؤولية لا يزال يشكل بادرة مشجعة للمكتب.

ثاني عشر - البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي

٥٤ - تم في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ نقل السلطة من قوة تحقيق الاستقرار إلى البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي. ومنذ أن بدأ التخطيط من أجل 'عملية أثينا'، جرى الإقرار بالحاجة إلى هئية الجمهور والحكومتين في البوسنة والهرسك لهذا التغيير التاريخي، مثلما جرى الإقرار بأهمية ضمان أن تكون عملية الانتقال سلسة، والعمل، منذ البداية، على بيان أن البعثة العسكرية ستكون لها ولاية لا تقل حيوية عن ولاية القوة الراحلة التي كان الناتو يقودها. وكان البوشناق بصفة خاصة بحاجة إلى طمأنة بشأن هذه المسألة؛ كما كان من المهم في الوقت نفسه إقناع الجميع بأن ولاية البعثة العسكرية الواضحة والصادرة عن جهة أوروبية تعني أن البلد قد قطع شوطا إلى الأمام في تطعاته نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

٥٥ - والواقع أن الحملات الإعلامية الأولية، التي صممها ونفذها الفريق الصحفي التابع للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع فريق التخطيط التابع للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي/قوة تحقيق الاستقرار، قد ساعدت في ضمان فهم 'عملية أثينا' فهما واسع النطاق بحلول الموعد الذي تم فيه تنفيذ النقل. وفيما يبدو، لقي التأكيد على الالتزام العميق من جانب الاتحاد الأوروبي بالبوسنة والهرسك قبولا طيبا.

٥٦ - وقد كان للعمليات المبكرة التي قامت بها البعثة العسكرية، بدءا بتنفيذ 'عملية الباب المستقر' (١) بعد التسليم بأسبوعين فقط، ومرورا 'بعملية الربيع النظيف' المكونة من ثلاثة أجزاء، أهمية حيوية في إظهار جدية البعثة العسكرية، وقدرتها وعزمها على تحقيق تغيير على أرض الواقع. ولئن كان الانتقال السلس من قوة تحقيق الاستقرار علامة على الاستمرارية، فإن الأنشطة الأولية والأنشطة الجارية التي تقوم بها البعثة العسكرية لدعم عمليات التنفيذ المدنية، وخاصة دعم أهداف الاتحاد الأوروبي، أشارت إلى توجه جديد.

٥٧ - وتتألف البعثة العسكرية في الوقت الحالي من ٦ ٢٠٠ فرد ينتمون إلى ٢٢ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و ١١ بلدا ثالثا (٢). وتنتشر البعثة العسكرية في جميع أنحاء

(١) هذه العملية تضمنت تفتيش مرافق عسكرية موجودة تحت الأرض في البوسنة والهرسك، وهي مرافق شملت الغرف المحصنة الموجودة بالقرب من هان بياسك التي اشتبه في أن ملاديتش كان موجودا فيها في صيف عام ٢٠٠٤.

(٢) الدول الأعضاء المساهمة في قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي هي: إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليونان. والدول المساهمة غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي: الأرجنتين، ألبانيا، بلغاريا، تركيا، رومانيا، سويسرا، شيلي، كندا، المغرب، النرويج، نيوزيلندا.

البوسنة والهرسك، وتتبعها ثلاث فرق عمل إقليمية متعددة الجنسيات ومقر في سراييفو. وقد واصلت القيام بعمليات في البوسنة والهرسك وفقا لولايتها لضمان الالتزام بمسؤولياتها وفقا للمرفقين ١ (أ) و ٢ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، وللإسهام في الحفاظ على بيئة يسودها السلام والأمن. وقد قامت فرق العمل المتعددة الجنسيات بعمليات متنوعة شملت الاضطلاع 'بدوريات ميدانية'، وأنشطة فريق المراقبة المحلي، وجمع الأسلحة، والقيام بعمليات محددة لضمان الامتثال للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومنع القيام بأنشطة تتعارض مع اتفاق دايتون، والنهوض بحملات إعلامية تهدف إلى تكملة جميع الأنشطة الأخرى.

٥٨ - وتولت البعثة العسكرية زمام المبادرة أيضا في تنفيذ سلسلة من العمليات المنسقة لدعم خطة تنفيذ المهمة، وكذلك لتقديم الدعم إلى السلطات المحلية ووكالات إنفاذ القانون. واستهدفت عدة عمليات قامت بها البعثة العسكرية شبكات الجريمة المنظمة، وأدى ذلك إلى إجراء عدة محاكمات. وقامت وكالات الشرطة في البوسنة والهرسك مؤخرا بدور رائد في اقتراح وتخطيط تلك العمليات.

٥٩ - وبفضل البداية القوية سرعان ما اكتسبت البعثة العسكرية نوعا من السمعة المطلوبة لمساندة الأهداف السياسية للاتحاد الأوروبي وللمكتب الممثل السامي. ومن المقرر أن يعقد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي اجتماعا في تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة الاستعراض الثاني لمهمة البعثة والموافقة على ولايتها وهيكلها لعام ٢٠٠٦.

ثالث عشر - مدينة موستار

٦٠ - حقق برنامج توحيد مدينة موستار تقدما كبيرا، وذلك على الرغم من تعقد المشروع واستمرار المتشدد من الجانبين في وضع العقبات. وقد عمل عمدة المدينة الذي انتُخب حديثا على التعجيل بتعيين موظفين في مجال الخدمة المدنية وفقا لمعايير الاتحاد الأوروبي التي تتجسد في قانون الخدمة المدنية الجديد للاتحاد. وكان الهدف هو إيجاد النواة الأساسية لإدارة المدينة تكون بالفعل متعددة الأعراق ويتم تعيين أفرادها دون تدخل سياسي، وهو ما يمثل سابقة بالنسبة للبوسنة والهرسك. وجرى توحيد هياكل عدد من مؤسسات المدينة، أما بالنسبة للحالات التأخير التي حدثت فإنها كانت في غالبيتها نتيجة لمشكلات قانونية أو تقنية وليس نتيجة لخلافات سياسية. وفي مواجهة ضغوط مالية شديدة، تم في نهاية الأمر اعتماد ميزانية للمدينة في حزيران/يونيه وبدأت جهود كبيرة لاسترداد عائدات لم يتم تحصيلها، قيمتها عدة ملايين يورو، مستحقة لبلديات المدينة السابقة.

٦١ - وطراً أيضاً تطور كبير في مجالي الاقتصاد والهيكل الأساسية، كما حدثت طفرة في السياحة. وقد أُعيد فتح المطار للرحلات الجوية التي لها مواعيد محددة وللرحلات الجوية الخاصة، في حين بدأ العمل في إعادة تطوير الفنادق. وعُقد اتفاق على المستوى الاتحادي بشأن ملكية شركة 'ألومنيوم موستار'، التي طال النزاع عليها، والتي لها أهمية حيوية على المستوى الوطني، وفتح هذا الاتفاق الطريق أمام توسعات كبيرة للشركة. وحققت الخطة التي كانت متوقفة لفترة طويلة لنقل عدد من الوزارات الحكومية الاتحادية من سرايفو إلى موستار تقدماً خلال الفترة المعنية. وينبغي أن يؤدي نقل تلك الوزارات في نهاية المطاف إلى إعطاء دفعة أخرى للمدينة واقتصادها. وتحقق تقدم كبير أيضاً في الأعمال المتعلقة بالمباني العامة والمباني التجارية، وأماكن إيواء الأشخاص المشردين العائدين، وإدخال التحسينات على الهيكل الأساسي للنقل.

٦٢ - وما زال هناك عدد من المهام الرئيسية التي لم يتم إنجازها بعد، وخاصة إعادة توحيد المؤسسات الثقافية للمدينة، وهي عملية حساسة من الناحية السياسية. غير أنه ينبغي أن يكون قد تحقق بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، جزء كبير من المرحلة الرئيسية لتنفيذ هذا المشروع. ولذلك، فإنه من المقرر أن تلغى في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر وحدة التنفيذ الخاصة بموستار. غير أن المكتب الإقليمي التابع لمكتب الممثل السامي ينبغي أن يكون قادراً على تقديم أي دعم نشط قد يحتاجه عمدة، أو مجلس المدينة، لالتهاء من تنفيذ العناصر غير الكاملة من برنامج التوحيد.

رابع عشر - برتشكو

٦٣ - احتفلت مقاطعة برتشكو في البوسنة والهرسك في آذار/مارس بالذكرى الخامسة لنشوئها. وجاء ذلك الاحتفال في ظل أول جمعية وحكومة لها ينتخبها الشعب، وفي ظل سمعة تستحقها عن جدارة لوجود أكثر إدارات البوسنة والهرسك فعالية وتعدداً وتشجيعاً للأعمال التجارية فيها، ومع أخذ مكتب الممثل السامي في الاتجاه أكثر فأكثر نحو إتمام مهمته وإنهاء أعماله هناك.

٦٤ - ولم يتبق سوى إكمال بعض البنود القليلة المتأتية من قرار عام ١٩٩٩ النهائي الصادر من هيئة التحكيم. وأهم هذه الشواغل إزالة الآثار القانونية المتبقية لخط الحدود المشتركة السابق الذي كان يفصل بين الكيانين في المقاطعة. وهذا يعني، في الواقع، المواءمة بين القوانين والأنظمة الموروثة من الكيانين والبلديات الثلاث السابقة. وبمجرد الانتهاء من ذلك ومن حفنة من المهام الأخرى، سيكون بوسع المشرف الدولي أن يبلغ المحكمة بالوفاء

بقرار التحكيم النهائي، وأن يوصي مجلس تنفيذ السلام بإغلاق المكتب المعني بالقرار النهائي في برتشكو.

٦٥ - ولكن استبقا لذلك، سعى المشرف وحكومة المقاطعة معا إلى توضيح اختصاصات المقاطعة مقابل اختصاصات الدولة وإقامة علاقة مع مجلس الوزراء تكفل دوام وضع الحكم الذاتي لبرتشكو بموجب أحكام القرار النهائي عندما ينتهي النظام الإشرافي.

٦٦ - وفي غضون ذلك، تواصلت الجهود الرامية إلى ترسيخ العلاقة بين الدولة ومقاطعة برتشكو. وشمل ذلك، إنشاء مكتب لمقاطعة برتشكو داخل مجلس وزراء البوسنة والهرسك وتأمين وصول سلطات المقاطعة إلى جمعية برلمان البوسنة والهرسك ومحكمتها الدستورية. ومن المرجح أن يأخذ تحقيق هذين الهدفين الأخيرين وقتا أطول. وكان مكتب الممثل السامي يأمل في أن يؤدي إبرام اتفاق سياسي بين مجلس الوزراء ومقاطعة برتشكو إلى انتفاء ضرورة العملية القانونية المعروضة أمام المحكمة، ويقدم للمقاطعة ضمانات بأن تأخذ السلطة التنفيذية على مستوى الدولة آراءها في الاعتبار وتوفر الحماية لمصالحها المشروعة.

خامس عشر - البوسنة والهرسك والمنطقة

٦٧ - بالرغم من أن علاقات البوسنة والهرسك مع جيرانها لا تزال ودية عموما، فإن بعض قضايا تنفيذ السلام الرئيسية لم تحل بعد. فلا تزال حدود البلد مع كرواتيا وصربيا والجبل الأسود، بعد مرور ١٠ سنوات على اتفاقات دايتون، غير محددة بمعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تسو بعد مسألة الوصول إلى ميناء بلوتشي الادرياتيكي في كرواتيا. وقد طلب الممثل السامي إلى المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام إعطاءه الإذن بأن يشب هذه القضايا من خطته لتنفيذ المهمة وأن يقترح، بدلا من ذلك، أن تتابعها الدول الأعضاء في إطار علاقاتها الثنائية مع كرواتيا وصربيا والجبل الأسود. ويبدو أن الفعالية الدولية ضرورية لإزالة هذه العقبات التي لم تكن في المقام الأول من صنع البوسنة والهرسك. ويظل أيضا الضغط الدولي أساسيا لضمان أن يقدم إلى العدالة الأشخاص الهاربون من البوسنة والهرسك المطلوبون من قبل المحكمة الدولية، الذين يعيشون طلقاء في البلدان المجاورة أو البعيدة. إذ أن استمرار تمتعهم بالحرية لا يزال يعرقل الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات السياسية والإنسانية في البوسنة والهرسك.

٦٨ - وأخيرا، ستؤثر التطورات الجارية في المنطقة ككل بلا شك على البوسنة والهرسك خلال الأشهر والسنوات القليلة القادمة. إذ أن مسألة وضع كوسوفو النهائي قد أثرت بالفعل في البلد، كما يتضح من تصريح وزير خارجية صربيا والجبل الأسود، فوك

دراسكوفيتش، في حزيران/يونيه بأن استقلال كوسوفو سيثير حتما تساؤلات بشأن وضع جمهورية صربسكا داخل البوسنة والهرسك. وقد أيد خافيير سولانا، ووكيل وزارة خارجية الولايات المتحدة، نيكولاس بيرنز، الممثل السامي في شجب محاولة التشكيك في سلامة البوسنة والهرسك الإقليمية، خاصة عندما تأتي من رجل دولة يمثل أحد الأطراف الموقعة على اتفاقات دايتون. ولكن، من المرجح أن تُطرح الصلات المفترضة بين هذه التساؤلات ومستقبل البوسنة والهرسك مرة ثانية في بلغراد وبانيا لوكا وفيما بعد، عندما تهيمن مسائلنا كوسوفو ومستقبل دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود على السياسة الإقليمية. وينبغي أن يتم تنفيذ هذه الصلات بشدة.

سادس عشر - بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٦٩ - بدأت البعثة التخطيط لإنهاء ولايتها الحالية والاضطلاع بمهمة تتعلق بالمتابعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أرسيت عملية لمراقبة الجودة والتقييم من أجل استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أولويات البعثة الاستراتيجية الأربع، وهي:

- بناء المؤسسات والقدرات؛
- مكافحة الجريمة المنظمة ومحاربة الفساد؛
- السلامة المالية واستمرارية الشرطة المحلية؛
- بلورة استقلال الشرطة وعملية المساءلة.

٧٠ - وواصلت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة في وضع هيكل هرمي لاتخاذ القرارات المحلية، بدءاً من المستوى السياسي نزولاً إلى وحدة الشرطة المحلية. ومن الهيئات الرئيسية في هذا الصدد مجلس التعاون الوزاري المعني بمسائل الشرطة والمجلس التوجيهي للشرطة المعاد إنشاؤهما. وقدمت البعثة كذلك المشورة بشأن إنشاء مجالس لتنفيذ المشاريع على مستوى البلد.

٧١ - وتقوم وزارة الأمن التي أنشئت خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٥، بتوظيف أفراد إضافيين وإقامة قطاعات تشغيلية. وتولى الوزير خلال هذه الفترة رئاسة مجلس التعاون الوزاري المعني بمسائل الشرطة الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين وكالات الشرطة المختلفة وداخل كل منها. وتولت الوزارة أيضاً رئاسة فريق عامل يهدف إلى تحديد سياسة البلد الأمنية وبالتالي، إعداد مشاريع تشريعات واستراتيجيات وخطط.

٧٢ - وقد وجدت وكالة الدولة للتحقيق والحماية أخيراً مقراً مؤقتاً في سرايفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال التخطيط لتأمين مرافق دائمة مستمراً. وحتى ١ تموز/يوليه، كان بالوكالة ٦١٣ موظفاً (من بين مجموعة يتوقع أن تصل إلى ١٠٠٠ موظف). وقد دعت البوسنة والهرسك في حزيران/يونيه إلى الانضمام لمجموعة دول إيجمونت، وهي شبكة تربط بين وكالات إنفاذ القانون التي تكافح غسل الأموال على مستوى العالم. ونقلت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي عملية "خط الاتصال المباشر للإبلاغ عن الجرائم" إلى وكالة الدولة للتحقيق والحماية في ٣٠ آذار/مارس. وكان هذا مثالا للنهج البرنامجي الذي تتبعه بعثة الشرطة، مثله مثل الجهود الأخرى المبذولة لبناء قدرات الاستخبارات الجنائية.

٧٣ - واحتفلت دائرة حدود الدولة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بالذكرى الخامسة لإنشائها. وقد أدت الجهود المتضافرة لبعثة الشرطة والدائرة نفسها إلى إدخال تحسينات في ثقافتها الإدارية وفعاليتها التنفيذية. وقد استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الصعوبات التي تواجه عملية تحديد مرشح مناسب لوظيفة مدير الدائرة الشاغرة منذ مدة طويلة، بالإضافة إلى الخلافات القائمة بين الأحزاب الحاكمة حول أي من الشعوب المكونة للبوسنة والهرسك ينبغي أن يحصل على الوظيفة. وقد عانت الدائرة أيضاً من القيود الشديدة المفروضة على الميزانية ومن نقص الموظفين. ومع ذلك، سجلت الدائرة بعضاً من النجاحات. فعلى سبيل المثال، أدت عملية مشتركة بين الدائرة والبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل إلى مصادرة ١٢٣ كيلوغراماً من الهيروين، وهي أكبر حمولة مخدرات في البوسنة والهرسك على الإطلاق.

٧٤ - وأصبح فرع الإنترنت في البوسنة والهرسك مكتباً وطنياً يعمل بشكل كامل ومجهزاً تجهيزاً كاملاً بالمعدات ولديه اتصالات جيدة مع الأمانة العامة للإنتربول في ليون وشركائها في جميع أنحاء المنطقة. وتم توقيع اتفاقات تقنية بين فرع الإنترنت في سرايفو ووكالات إنفاذ القانون على مستوى الكيانين ومستوى الدولة. ولا تزال المنح المقدمة من المجتمع الدولي مستمرة.

سابع عشر - منح شهادات الصلاحية للشرطة

٧٥ - طلب عدد كبير من ضباط الشرطة السابقين الذين رفضت قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة منحهم شهادات صلاحية قبل عام ٢٠٠٣، إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي استعراض هذه القرارات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥. وبما أنه لا توجد أي سبل للانتصاف عن طريق الطعون القانونية - ولم توضع بعد أي سياسات

يمكن بموجبها استعراض القرارات المتعلقة بمنح هذه الشهادات في بعض الحالات - فإن الأمر يقتصر على إيداع الشكاوى وتسجيل تفاصيلها.

٧٦ - وقد طعن بعض من ضباط الشرطة السابقين هؤلاء في عدم نيلهم لشهادات الصلاحية من قوة الشرطة الدولية أمام المحاكم خلال الفترة المعنية. ورصدت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي إجراءات المحكمة وأحكامها. وفي الحالات التي حكمت فيها المحاكم لصالح المشتكين، نصحت بعثة الشرطة سلطات الشرطة المحلية بالطعن في القرارات. وقد أصدرت المحكمة العليا للاتحاد لاحقاً حكماً يضع سابقة لحالات مماثلة عندما أعلنت أن قرارات قوة الشرطة الدولية برفض منح شهادات الصلاحية لا يمكن الطعن فيها. وجعل هذا الحكم لإجراء منح شهادات الصلاحية الأسبقية على القانون المحلي.

٧٧ - ونتيجة للجهود التي بذلها مكتب الممثل السامي وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، أصبح تشريع البوسنة والهرسك ينص الآن على وجوب فصل جميع ضباط الشرطة الذين لم يمنحوا شهادات صلاحية (أو الذين تم سحب الإذن المؤقت منهم)، مما يوفر أساساً قانونياً متيناً للقرارات التي تتخذها السلطات المحلية والمجتمع الدولي.

ثامن عشر - تطوير وسائط الإعلام

٧٨ - لا يزال إصلاح نظام البث الإذاعي العام غير مواكب لخطى الإصلاحات الأخرى التي تنص دراسة الجدوى على إجرائها. وقد اعتمد مجلس الوزراء في ١ شباط/فبراير مشروع قانون نظام البث الإذاعي العام الذي يقضي بإنشاء نظام مشترك مكون من ثلاث دوائر متعددة الأعراق، تبت برامجها بجميع اللغات الرسمية الثلاث، كما قام بإدخال تحسينات عليه. وبالرغم من أن مجلس نواب البوسنة والهرسك أجاز قانون نظام البث الإذاعي العام في ١٨ أيار/مايو، فإن الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الذي يصر على طلبه الخاص بإنشاء قناة منفصلة باللغة الكرواتية، احتكم إلى "المصلحة القومية الحيوية"، مما أدى إلى إرسال القانون إلى المحكمة الدستورية لاستعراضه. ورفضت المحكمة الدستورية هذا الطعن، إلا أن القانون ظل مجمداً في مجلس الشيوخ لما بعد هذه الفترة المشمولة بالتقرير.

تاسع عشر - خطة تنفيذ المهمة

٧٩ - تم الإعلان عن إتمام مهمتين أساسيتين منذ خطة التنفيذ الأولى في عام ٢٠٠٣، وتبقت أربع مهام، هي: ترسيخ سيادة القانون، وإصلاح الاقتصاد، وبناء المؤسسات، وإصلاح الدفاع. وتم إحراز تقدم ملحوظ على جميع المستويات في عام ٢٠٠٥، إلا أن مجلس تنفيذ السلام لاحظ في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بعض التباطؤ في إكمال المهام. وقد

تمثلت الأسباب الرئيسية وراء ذلك في إعاقة جمهورية صربسكا لإعادة هيكلة الشرطة والخلل النسبي في مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه.

٨٠ - ولمعالجة هذا التباطؤ، وضع مكتب الممثل السامي نظاماً جديداً لإحراز تقدم بشأن خطة تنفيذ المهمة. إذ وضع لكل بند معلق من بنود خطة التنفيذ، خطة عمل مفصلة تحتوي على مسار حرج لعملية إنجاز البند، بما في ذلك تحديد المسؤول عن الأعمال المتعلقة بالبند وتوقيتها. ومن شأن خطط العمل هذه أن تسمح بتحسين الرصد الدقيق للبنود في الوقت الحقيقي، وتنبه الممثل السامي ونوابه لأي معوقات يمكن أن تنشأ. ومن شأن ذلك أن يعزز قدرتهم على اتخاذ إجراءات استباقية للتغلب على هذه العقبات.

٨١ - وحسبما ورد أعلاه، طلب الممثل السامي أيضاً إلى مجلس تنفيذ السلام شطب أربعة برامج فرعية تتعلق بالاستقرار والتعاون الإقليميين وإحالتها إلى الدول الأعضاء في المجلس للقيام بها في إطار ثنائي.

٨٢ - وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك ٧٠ بنداً معلقاً من بنود خطة التنفيذ. وكانت هذه البنود تغطي مهام مكتب الممثل السامي الأساسية على النحو التالي: ترسيخ سيادة القانون (١٩)؛ وإصلاح الاقتصاد (١٨)؛ وبناء المؤسسات (٣١)؛ وإصلاح الدفاع (٢). وبالرغم من أن عدداً من بنود خطة التنفيذ قد تأخر تنفيذه، فإن معظم التواريخ المستهدفة في خطط العمل المعتمدة لا تزال تقع في نطاق السنة التقييمية الحالية. ولم تشهد سوى ثماني خطط تمديد التواريخ المستهدفة لإتمامها من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦.

عشرون - جدول تقديم التقارير

٨٣ - تمشيا مع اقتراحي الرامي إلى تقديم تقارير منتظمة لإحالتها إلى مجلس الأمن حسبما يقتضي قرار المجلس ١٠٣١ (١٩٩٥)، أنوي تقديم تقريرتي التالي والأخير في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير ٢٠٠٦. وسيغطي ذلك التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه حتى نهاية ولايتي. وسيسعدني تقديم استكمال مكتوب في أي وقت آخر يحتاج فيه الأمين العام أو أي عضو في مجلس الأمن لمعلومات.